التأمينات الإجتماعية كأحد مجالات الخدمة الإجتماعية

Social work and social insurance

الباحث.شداد عبد الرحمان_جامعة البليدة2 "لونيسي علي"-الجزائر

ملخص:

تعتبر التأمينات الإجتماعية من خلال العديد من وجهات النظر، أحد المجالات التي تغطيها الخدمة الإجتماعية في المجال العمالي، نظرا لما يقدمه هذا النظام من دور إجتماعي واقتصادي إيجابي فعال بالنسبة للفرد والجماعة والمجتمع.

لذلك سنقوم من خلال هذا البحث بالتطرق إلى بعض الجوانب لكل من التأمينات الإجتماعية وكذا الخدمة الإجتماعية، إضافة إلى العلاقة التي تربطهما ببعض، من منطلق أن الخدمة الإجتماعية تقوم على تغطية العديد من الجوانب والمجالات في حياة الفرد والجماعة والمجتمع، والتي من بينها ميدان التأمينات الإجتماعية.

Abstract:

through many prespectives, social insurance is considered one of the fields that social working covers, due to the positive role this system has to offer for the individual, the community and the society as a whole both socially and economically. so through research paper we are going to shed the light on social insurance and social work and the relation between them, on the basis that social work covers many aspects and areas in the life of the individual, the community and the society among which is social assurance.

تقديم:

إن الحياة المعاصرة على ضوء العديد من المتغيرات، صارت أكثر تعقيدا، ومع كل ذلك لابد أن تتعقد حياة الفرد والجماعة والمجتمع، من منطلق أن التغير يمس جميع المستويات الاجتماعية، لذلك فإن المجتمع بطريقة ما وفي محاولات مستمرة يحاول المحافظة على توازن المجتمع واستقراره، من خلال خلق مؤسسات وأنظمة على كافة الأصعدة لتغطية جوانب النقص فيما قد يطرأ من مشكلات وأزمات قد تهز المجتمع وأمنه من كافة النواحي؛

وتعتبر الخدمة الإجتماعية إحدى أهم الأنظمة التي استحدثتها المجتمعات المعاصرة، والتي تهدف إلى حل مشكلات الفرد والجماعة والمجتمع ككل، قصد تحقيق الإستقرار الاجتماعي والمادي والروحي والمعنوي...، كما تهدف إلى ربط رفاهية الأفراد برفاهية المجتمع الذي يعيشون فيه، إضافة إلى مساعدة الأفراد للحصول على التكفل اللازم والضروري من خلال خدمات البنية الأساسية والتي من بينها كذلك الحصول على تأمين إجتماعي.

هذا الأخير الذي يعتبر أحد أهم مجالات الخدمات الإجتماعية التي تقدم للفرد والجماعة في محاولة للتكفل بالجانب الإجتماعي والإقتصادي الذي قد ينجم عن خطر دائم أو مؤقت جراء أسباب وعوامل معينة.

أولا/ في ماهية الخدمة الإجتماعية:

تتأثر الخدمة الاجتماعية بمحتوى الإطار الكلي للمجتمع الذي تتواجد فيه حيث أنها تعمل على تطبيق السياسات الاجتماعية بما يتلائم ومعطيات الواقع. ويكون ذلك حسب حاجات المجتمع وأفراده وكذا الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها.

1)تعريف الخدمة الإجتماعية:

ليس هناك اتفاق موحد حول تعريف الخدمة الإجتماعية، ويرجع ذلك إلى اختلاف وجهات النظر والزوايا التي ينظر من خلالها للخدمة الإجتماعية إضافة إلى التطور المستمر لهاته الخدمة ولوظيفتها الإجتماعية إضافة إلى عاملي الزمان والمكان، لذلك سنقوم بسرد بعض من هاته التعريفات من منظوراتٍ مختلفة.

تعريف المؤتمر الدولي للخدمة الإجتماعية بـ"باريس" عام 1928:

"تلك الجهود المقصودة، والتي تهدف إلى تحقيق الأغراض التالية: تحقيق الآمال التي تصدر وتصاحب الكوارث والنكبات، نقل الأفراد والأسر من حالة البؤس التي وقعوا فيها إلى حالة معيشية ملائمة أو عادية، اتخاذ الإحتياطات اللازمة لمنع وقوع الأمراض الإجتماعية في المستقبل، العمل على رفع المعيشة وتحسين الأحوال الاجتماعية عامة في سبيل تحقيق الرفاهية الاجتماعية".

تعريف الجمعية القومية للأخصائيين الإجتماعيين في عام 1970:

"الخدمة الإجتماعية هي أنشطة مهنية لمساعدة الأفراد، أو الجماعات، أو المجتمعات لزيادة إمكانياتهم، وأدائهم لوظائفهم الإجتماعية وتحسين الأوضاع الإجتماعية لتحقيق الأهداف. **(ماجدة بهاء الدين السيد عبيد وحزمة جودت، 2010، ص 25-26)**

تعريف هربرت سبنو:

"الخدمة الاجتماعية هي توفير الخدمة المتخصصة لمساعدة الأفراد إما بمفردهم أو جماعات للتغلب على العوائق الاجتماعية والنفسية الحالية والمستقبلية والتي تعوقهم، أو من المحتمل أن تعوق مساهمتهم الكاملة الفعالة في المجتمع.

تعريف الدكتور الفاروق يونس:

"الخدمة الاجتماعية مهنة إنسانية تعمل على تهيئة أسباب التغيير تحقيقا للرفاهية الاجتماعية بأسلوب منهجي يجند طاقات الأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية بتدعيم قدرتها وإمكانياتها وعلاج مشاكلها على أساس من المساعدة الذاتية وفي الإطار الإيديولوجي للمجتمع".(**ماجدة بهاء الدين السيد عبيد وحزمة جودت، 2010، ص 28)**

الخدمة الاجتماعية هي نشاط مهني يهدف إلى مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات على تقوية أو استعادة قدراتهم على الأداء الاجتماعي، وإيجاد الأوضاع الاجتماعية المحققة لهذا الهدف، وتتكون ممارسة الخدمة الاجتماعية من التطبيق المهني لقيم ومبادئ وتكتيكات الخدمة الاجتماعية لتحقيق واحد أو أكثر من الأغراض التالية:

مساعدة الناس على الحصول على خدمات ملموسة، الإرشاد والعلاج النفسي للأفراد والأسر والجماعات، مساعدة المجتمعات أو الجماعات على الحصول على الخدمات الاجتماعية والصحية وتحسينها، المشاركة في العمليات التشريعية ذات الصلة، وممارسة الخدمة الاجتماعية تتطلب المعرف بالسلوك والنمو الإنساني، وبالنظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وبالتفاعل بين كل هذه العوامل".**(مدحت أبو النصر، 2009، ص 51)**

تعريف عبد المنعم شوقي (1967).

"الخدمة الاجتماعية نظام اجتماعي مرن يشترك بطرقه الأساسية مع بعض النظم الاجتماعية الأخرى، ويقوم بالعمل فيه مهنيون متخصصون، ويهدف إلى مقابلة احتياجات الأفراد والجماعات إلى النمو في المجتمع إذا فشلت في ذلك النظم على النمو والامتداد حتى تقابل حاجات الأفراد والجماعات والمجتمعات بطريقة أكثر كفاءة".**(فطيمة أحمد محمود سرحان، 2006، ص89)**

تعريف عصام وسحر: حيث قدما تعريفا إجرائيا إشتمل على الجوانب التالية:

-الخدمة الاجتماعية مهنة تهدف إلى خدمة الإنسان كفرد أو كعضو في جماعة أو مجتمع، كما تعمل على إيجاد علاقات اجتماعية ناجحة داخل المجتمع.

-للخدمة الاجتماعية مقومات علمية وفنية ومهنية تتضح في أساليبها وطرقها الخاصة بها.

-تقدم الخدمة الاجتماعية مساعداتها المادية والمعنوية لمن يعاني المشاكل على اختلاف أنواعها، ويحتاج لهذه المساعدات بهدف علاج مشاكله، كما تقدم خدماتها بشكل وقائي لمن لا يعاني هذه المشاكل حتى تقيه مساوئ الوقوع فيها.**(عصام توفيق قمر وسحر فتحي مبروك، 2009، ص 33)**

2)فلسفة الخدمة الإجتماعية:

فلسفة الخدمة الاجتماعية تنطلق من حيث علاقتها بالبحث العلمي والتخصص، وكذا التصور العام حول القيم التي يجب أن تكون في المجتمع من مساعدة الآخرين والعمل على دعم الأخلاقيات في المجتمع، ومنه فإن الفلسفة في محيط الخدمة الاجتماعية تعني ذلك المركب العام الذي يحتوي على الأبعاد الإيديولوجية والمعتقدات القائمة على الإيمان بالإنسان والمعطيات العلمية والمهنية وكيف يؤثر هذا المركب بصفة عامة في تحديد مصادر الممارسة ووضع مبادئ أساسية وأخلاقية نابعة من الخلفية العلمية التي تستند عليها المهنة في ضوء النظرية العامة التي تفوق عملية أداء الأخصائيين الاجتماعيين لأدوارهم المهنية.**(ماهر أبو المعاطي وآخرون، 1996، ص191)**

ويرى أحد الباحثين أنه على الرغم من أن مهنة الخدمة الإجتماعية وليدة القرن العشرين فإنها تطور نفسها باستمرار من أجل أن تصل إلى تكوين قاعدة علمية خاصة بها، ومهنة الخدمة الاجتماعية لها أساليبها وطرقها الفنية التي أحرزت وتحرز باستمرار خطوات تقدمية، ولكنها لم تصل بعد إلى تكوين نظريات أو قوانين دقيقة نسبيا خاصة بها، وإن كان تحسن طرائق عملها من أجل الوصول إلى ذلك، أي أنها تحاول أن تكون مناهج لها تصوراتها الشاملة تجاه الإنسان والمجتمع، وتعمل هذه المناهج على دراسة الظواهر الأخرى المرتبطة بها من أجل الوصول بالممارسة المهنية إلى التطوير المطلوب. **(عصام توفيق قمر وسحر فتحي مبروك، المرجع السابق، نقلا عن: محمد كامل البطريق ومحمد جمال شديد، 1972، ص 61.)**

3)أهداف الخدمة الإجتماعية:

نستطيع أن نسجل العديد من الأهداف بالنسبة للخدمة الإجتماعية كميدان يسعى إلى خدمة الفرد والجماعة والمجتمع. وهي ما بين الوقائية والعلاجية والتنموية.

أ-على المستوى الوقائي:

تعمل الخدمة الإجتماعية على وقاية الأفراد من الوقوع في المشكلات والأزمات الإجتماعية، وتزيل من أمامهم ما يدفع بعضهم إلى الإنحراف من جديد. بعد أن يتم علاجه وإعادته إلى السيرة الطبيعية المقبولة في الحياة الإجتماعية.

وتهدف الخدمة الإجتماعية هنا إلى التعرف على الظروف والأسباب المنشئة للمشكلات الفردية والإجتماعية من خلال الدراسات والمسوح، ولا تكتفي بمجرد التعرف عليها فقط، ولكن تتعدى ذلك إلى وضع الخطط المناسبة للقضاء عليها، ومن خلال هذا الجهد قد يبرز أمامها حقائق في المجتمع تشكل عقبة أمام التطور أو مساهمة كبيرة في الإنحراف، فتعمل على التغيير المخطط للوصول إلى حالة اجتماعية أفضل، تزيل تلك العقبة وتجنب المجتمع الإنحراف.

ب-على المستوى العلاجي:

تعمل الخدمة الإجتماعية على إعادة تأهيل الأفراد أو الجماعات أو المجتمعات لصبحوا أكثر قدرة على القيام بأدوارهم الإجتماعية، ولذلك فإن التدخل المهني العلاجي للخدمة الاجتماعية يأخذ أبعادا تقوم على دراسة المشكلات وتشخيصها ووضع الخطط والبرامج العلاجية المناسبة لمواجهتها للقضاء عليها أو للحد من تأثيراتها السلبية على الأقل، كما تعد برامج تأهيل جسماني أو تأهيل مهني أو تأهيل نفسي-اجتماعي للأفراد، ليتاح لهم استثمار قدراتهم واستخدام طاقاتهم إلى أقصى قدر ممكن.**(فيصل محمد غرايبة، 2008، ص 30)**

ج-على المستوى التنموي:

تتدخل الخدمة الإجتماعية في سبيل تنمية القدرات الفردية والجماعية وفي سبيل تطوير المجتمع وتقدمه، ولذلك فهي تدلي برأيها بالسياسات الإجتماعية للمجتمع وتقترح ما يجب أن تحتويه، وتطالب بتلازم الجانبين الاجتماعي والاقتصادي لخطط التنمية،.... وتدعو إلى تحقيق التنمية المتكاملة المتوزانة...**(فيصل محمد غرايبة، المرجع السابق، 2008، ص 31)**

إضافة إلى:

-تهيئة المناخ الملائم للتخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تبصير الناس بحقوقهم وواجباتهم الاجتماعية، وإشعارهم بمسؤولياتهم تجاه أنفسهم وتجاه مجتمعهم.

-تحسين الأحوال الاجتماعية العامة للجماهير في كافة المجالات،...

-المساعدة في تقدم المجتمعات ماديا وثقافيا وروحيا وصحيا،... **(عصام توفيق قمر وسحر فتحي مبروك، 2009، ص 33)**

ثانيا/ في ماهية التأمينات الإجتماعية:

إن مفهوم التأمين الاجتماعي مشتق من كلمة الأمن وتعني إزالة الشعور بالخوف وانعدم الطمأنينة لمختلف أفراد المجتمع ضد الشعور بالخوف من الأخطار والأمراض المهددة للإنسان في مجال عمله والتي تحدث له أثناء العمل أو بسببه.

وتعتبر التأمينات الاجتماعية من الأساليب الهامة لتحقيق أهداف الضمان الإجتماعي وقد اعطت العديد من دول العالم اهتماما بالغا للتأمينات الاجتماعية باعتبارها الطريق المؤدي للضمان الاجتماعي. وقد أصدرت الأمم المتحدة وثيقة حقوق الإنسان في العاشر من ديسمبر 1948م حيث تضمنت العديد من المزايا التي تؤكد ما للضمان الاجتماعي من أهمية خاصة وأنه الوسيلة الناجحة لحماية الطبقة العاملة...

وقد اتفق العلماء على تعريف التأمينات الإجتماعية بأنها مبدأ إنساني هدفه ضمان حد أدنى لمستوى المعيشة للفرد ليحقق مايلي:

أ-القضاء على الفقر المؤدي لانخفاض دخل الفرد حيث يؤدي إلى عجزه عن الوفاء بمتطلبات ما يحتاجه ليعيش في مستوى مقبول.

ب-القضاء على الأمراض التي تصيب الإنسان فتسبب انقطاعه عن العمل بصفة مؤقتة مما يؤثر على وضعية أسرته المعيشية.

ج-إزالة الآثار الناجمة عن تعرض الأفراد للحوادث التي لا دخل له في حدوثها وبالتالي تجعلهم غير قادرين على تحمل نتائجها المتمثلة في الإصابة بعجز دائم عن العمل وقد تؤدي بحياتهم.**(المركز العربي للتأمنيات الاجتماعية التأمينات الإجتماعية، 1994، ص 04)**

-تعريف التأمينات الإجتماعية:

ظهرت العديد من المحاولات لهذا المفهوم تحاول أن تقدم تعريفا جامعا له، وسنتطرق لبعض منها.

عرفها عبد الحميد عادل: "نظام تأميني يعمم على أساس مبدا التكافل الاجتماعي المزدوج بين المشتركين في هذا النظام ويكون إجباريا أو مُعان من جانب الدولة أو الغير أو الإثنين معا، وذلك لتحقيق هدف اجتماعي معين وهو حماية الطبقات العاملة والضعيفة في المجتمع من الأخطار التي يتعرضون لها وليس لهم دخل في تحققها بحيث يكونون في الكثير من الأحوال غير قادرين على تحمل نتائج تحققها من خسائر مادية".**(محمد وحيد عبد الباري، 1997، ص 354-355)**

كما تعرف بأنها: "نظام تقوم بمقتضاه الحكومة أو وكيل عنها بأداء مزايا حال تحقق أحد الأخطار التي يتعرض لها الأشخاص عموما كالشيخوخة او المرض أو إصابات العمل والوفاة والتعطل، وتمول المزايا أو جزء منها اشتراكات يتحملها المؤمن عليهم وأصحاب الأعمال إلى جانب الدولة وغالبا ما تكون عضوية النظام إجبارية".**(سامي نجيب، ورقة عمل من 19 إلى 21 ديسمبر 2009، ص 05)**

وقد عرفها المهدي من حيث هي: "نظام تقوم به الدولة لتأمين حد معين من العيش لبعض أو لجميع الأفراد، مقابل الإشتراكات الفردية التي تدفع لحساب المستفيدين –من قبلهم ومن قبل أصحاب العمل والدولة أيضا في بعض الأحيان- وذلك في حالات العوز والحاجة كالمرض، والعجز والشيخوخة، وإصابات

العمل، والولادة والوفاة، وغيرها من الطوارئ التي تعرض الإنسان إلى الحاجة". **(صادق مهدي السعيد، 1956، ص 72)**

وقد عرف في دليل للمصطلحات التأمينية كمايلي: "النظام التي تؤسسه الدولة لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها العامل وعائلته، ومن ضمن هذه المخاطر إصابة العمل والأمراض المهنية والعجز والشيخوخة والمرض المؤقت والوفاة، وتمول هذه النظم من العمال وأصحاب العمل وأحيانا الحكومة"

(centre arabe d'assurance sociale, 2012, p 52)

ثالثا: التأمينات الاجتماعية كخدمة إجتماعية في ميدان العمل:

1)في ماهية الخدمة الاجتماعية العمالية:

يختلف مدلول الخدمات الإجتماعية العمالية من بلد لآخر ...، كما تطور مفهومها مع تطور المجتمع، فقد كان كل جهد يبذل نحو العمال فيما مضى كمراعاة استعدادات العمال عند اختيارهم وتدريبهم وتخفيض ساعات العمل، ثم أخذت هذه الأنشطة شيئا فشيئا تدخل في نطاق إدارة الأفراد والعلاقات الصناعية واقتصرت الخدمات العمالية على المجالات التي لا صلة لها بعلاقات العمل.

وتشير الخدمات الاجتماعية العمالية إلى نواحي النشاط الذي لا ينتج سلعا مادية ولكنها توجه إلى الجماعات العمالية لإشباع حاجات أفرادها المادية والمعنوية...**(محمد سيد فهمي، 2008، ص 172)**

وفيمايلي سنطرح بعضا من التعريفات للخدمة الاجتماعية في المجال العمالي.

فنجد تعريف "عبد السلام حبيب" إذ يرى بأنها: "مجموعة من الوسائل العلمية والتقنية التي تسعى لرفع البؤس المادي والمعنوي عن العمال برفع مستواهم المعيشي والصحي والثقافي وإيجاد التكييف اللازم بين العامل نفسه وبين الجماعة التي يعمل فيها والمجتمع الذي يتفاعل معه، تكيفا يؤدي إلى أقصى ما يمكن من الكفاية والسعادة".

ويتضح من هذا التعريف أن الخدمة الاجتماعية العمالية هي مجموعة من المعلومات العلمية والوسائل والإمكانيات المادية والمعنوية التي تقدمها الدولة أو المنشأة الصناعية للعمال وكذا كافة الجهود التي يبذلها المتخصصون المهنيون بهدف تحسين ظروف العمال و رفع مستواهم الإجتماعي والثقافي والصحي للوصول إلى رضاهم.**(سعد عبد السلام حبيب، بدون تاريخ، ص 46)**

ويعرف "أحمد كمال أحمد" الخدمة الاجتماعية العمالية: "ذلك النمط من الخدمات التي تقدم للعمال وأسرهم داخل وخارج المصنع وذلك من خلال التعرف على الأسباب الاجتماعية والنفسية التي تعوق الإنتاج، وتعمل على توفير الأمان النفسي للعمال ووقاية صحتهم وتمكنهم من ممارسة السلوك الإنتاجي القويم ومساعدتهم على الحصول على تعويضات عند الإصابة أو العجز أو الوفاة".**(أحمد كمال أحمد، 1999، ص 23).**

تعريف آخر : هي خدمة تسعى جاهدة لمساعدة الأفراد والجماعات للتكيف، فالفرد يتكيف مع محيطه والجماعات وتخلق الجو المناسب لأفرادها حتى يتمكنوا من ممارسة أدوارهم وأداء وظائفهم في نطاق الجماعة المتواجدين فيها، وتلعب هذه الخدمة دورا بارزا في تحسين مستوى معيشة العمال وأسرهم وتهيأ لهم فرص التكوين والترقي والإستقرار وذلك يجعلهم في جو تعمه الطمأنينة والأمان.**(مهني إقبلالن، حجو الحفيظ، 1989، ص 23)**

2)التأمينات الإجتماعية حاجة ومطلب للفرد والمجتمع:

قطاع الأعمال من أهم قطاعات الموارد البشرية التي يمكن الإعتماد عليها في دعم الإنتاج القومي، وقطاع الأعمال مثله مثل القطاعات الأخرى المتواجدة في المجتمع له حاجاته الأساسية التي يجب إشباعها، والتي يترتب على عدم إشباعها تأثيرات سلبية على معدلات ومستويات أداء العامل مما يؤثر بدوره على معدلات الإنتاج بالدولة.

لذلك يجب الإهتمام بالتعرف على احتياجات العمال الحقيقية والمتجددة والعمل على مقابلة هذه الإحتياجات بما يناسبها من برامج وخدمات.**(سوسن عبد الونيس الحجازي وآخرون، 2005، ص91)**

أ-مفهوم الحاجات:

الحاجات needs هي متطلبات جسمية ونفسية واقتصادية واجتماعية لازمة لبقاء الإنسان واستمراره وقيامه بأدواره. **(سوسن عبد الونيس الحجازي نقلا عن: Robert L. Barker, 1987, P 10)**

كما تعرف بأنها حالة من النقص والإفتقار والإضطراب الجسمي أو النفسي إن لم تلقى إشباعها أثارت لدى الفرد نوعا من التوتر والضيق لا يلبث أن يزول متى أشبعت الحاجة.**(أحمد عزت راجح، 1979، ص 81)** وتشير الحاجات الإنسانية إلى تلك المتطلبات التي يحتاجها الإنسان من أجل الحياة والبقاء (الحاجات الفيسيولوجية مثل: الطعام، والشراب، والرعاية الصحية) وكذلك من أجل أداء أدواره بشكل مناسب في المجتمع (الحاجات السيكولوجية: الحاجة للشعور بالأمن، والتقدير، والإنتماء، والحرية،... إلخ) ويرتبط الشعور بالحاجة بتوفر الإحساس الملزم بضرورة تحقيق هذه الحاجة إذ لابد بالإضافة إلى إدراك النقص والافتقار الى موضوع الحاجة من وجود قوة دافعة محركة تحفز على الإشباع.**(ماهر أبو المعاطي وآخرون، 2000، ص 85)**

ب-تصنيف الحاجات الإنسانية:

تختلف الحاجات الإنسانية وطرق إشباعها باختلاف المجتمعات نظرا لاختلاف القيم والأنماط الثقافية السائدة، وكذلك باختلاف الأفراد وما يتعرضون له من مواقف إجتماعية كما أنها تختلف لدى الفرد الواحد باختلاف المرحلة العمرية التي يمر بها، مما جعل من الصعب وضع تصنيف محدد لهذا الحاجات يتلائم مع كل المجتمعات والأفراد والمواقف والمراحل العمرية، وبالتالي فقد تعددت وتنوعت وجهات النظر في تصنيف الحاجات الإنسانية؛

حيث صنفها البعض إلى حاجات مادية لازمة للبقاء واستمرار الحياة، وحاجات معنوية لازمة للاستقرار والحياة بشكل أفضل، وصنفها آخرون إلى حاجات أساسية وثانوية وكذلك صنفها آخرون إلى خمس فئات هي الحاجات المادية، العاطفية، الفكرية، الروحية، والإجتماعية.**(الفاروق زكي يونس، 1995، ص 08)** ورغم

تنوع وجهات النظر حول تصنيف الحاجات، إلى أن الإختلاف فيما بينها قد لا يتعدى المسميات فقط بينما المضمون متقارب إلى حد كبير.

ج-الحاجات الإنسانية من منظور "ماسلو":

ومن أشهر التصنيفات التي اهتمت بتحديد الحاجات الإنسانية ذلك التصنيف الذي وضعه السيكولوجي "ابراهام ماسلو" في عام 1943، والذي يعتمد على تدرج الحاجات حيث يرى "ماسلو" أن الحاجات الإنسانية تظهر متتالية وفقا لمدرج هرمي مقسم إلى خمس مستويات حسب أهميتها، تبدأ بالحاجات الفسيولوجية وتنتهي بالحاجات إلى تحقيق الذات، كما هو موضح في الشكل التالي:

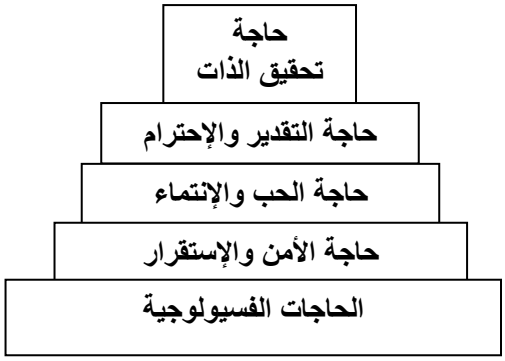

شكل يوضح الترتيب الهرمي للحاجات الإنسانية حسب ماسلو

وفيمايلي توضيح لتلك الحاجات:

1.الحاجات الفيسيولوجية: وتتمثل في الحاجات الأساسية المرتبطة باستمرارية الحياة البشرية مثل الطعام، الماء، الهواء.

2.حاجات الأمن والإستقرار: وهي المتعلقة بتوفير الأمن والحماية الكافية للإنسان بكل أنواعها اللازمة لبقائه واستمراره.

3.حاجات الحب والإنتماء: وهي الحاجات المرتبطة برغبة الفرد للإنتماء للآخرين وتقبلهم له وشعوره بالتعاطف معهم والرغبة في إقامة علاقة ودية مستمرة.

4.حاجات الإحترام والتقدير: وهي الرغبة في الشعور بالأهمية والقدرة على الإنجاز والمكانة والإستقلالية وكذلك إحترام الآخرين وتقديرهم له.

5.حاجات تحقيق الذات: وهي خاصة برغبة الفرد في أن يكون كما يريد هو لنفسه وقدرته على تحقيق ذلك، وبالتالي فهي تعني تعزيز الشعور الإنساني وتحقيق الطموحات التي يسعى إليها والتي تتلائم مع أدائه لأدواره في الحياة.

ويرى "ماسلو" أن الحاجات غير المشبعة تكون هي المحدد الرئيسي لسلوك الإنسان، ذلك لأن عدم إشباعها يؤدي إلى حالة من عدم الإتزان، الأمر الذي يدفع الفرد إلى الإتيان ببعض السلوكيات التي تهدف إلى إشباع الحاجات التي في المستوى الأدنى، وتبدأ الحاجات الأعلى في الظهور والتأثير على سلوكه**(مصطفى مصطفى كامل، المرجع السابق، ص 93-94)**

إذ يعيش الفرد جملة من الانفعالات بداخله محددة في العواطف والمشاعر والميولات والأفكار والمعتقدات والتي تتأثر بمؤثرات داخلية وخارجية، لتأخذ شكل رغبات وطموحات...وحاجات يسعى الفرد لتحقيقها والحصول عليها، والتي تسمح له بالإستقرار والتكيف.**(جنان شريفة، 2015-2016، ص 71)**

د-التأمينات الاجتماعية كإحدى الحاجات الإنسانية:

وبالنسبة لنظام التأمينات الإجتماعية ومع متطلبات الحياة وتشعبها يرى مدحت أبو النصر أنها صارت ضرورة من ضرورات أي مجتمع في العصر الحديث، حيث تسهم التأمينات الإجتماعية في تحقيق الاستقرار الاجتماعي بل والاقتصادي في المجتمع، والتأمينات الاجتماعية على سبيل المثال تسهم في تأمين دخل المؤمن عليهم ومساندة اقتصاديات أصحاب العمل، ويعمل التأمين في مجال محاربة الفقر ورفع مستوى المعيشة.

والتأمينات الإجتماعية تعتبر أحد وسائل الأمن الاجتماعي في مجال تحقيق الحماية والأمان الاجتماعي، وهي تقتصر على تلك النظم التي تستهدف تغطية خطر اجتماعي معين في مقابل تجميع اشتراكات يؤديها المؤمن

عليهم وأصحاب الأعمال والدولة ثم إعادة توزيع هذه الإشتراكات على من يتحقق بالنسبة لهم وقوع الخطر-Risk المتوقع منه. **(مدحت محمد أبو النصر، 2008، ص 188)**

وإن كانت في بادئ الأمر قد ظهرت فكرة التأمين الاجتماعي نتيجة فشل الوسائل التقليدية في تحقيق الأمان لأفراد المجتمع، إلا أنها ظهرت في بداية الأمر كفكرة طائفية أي بهدف مدفوع من الأمان لطائفة معينة من طوائف المجتمع وهي طائفة العمال، إلا أن هذه الفكرة سرعان ما تطورت تطورا كبيرا، وتلقفتها المواثيق والإعلانات الدولية بالنص عليها، وأصبح ينظر إليها الآن لا على أنها حق لطبقة معينة من طبقات المجتمع، ولكن على أنه حق لكل فرد من أفراد المجتمع، أي أصبح ينظر للحق في التأمين الاجتماعي أو في الأمان الاجتماعي على أنه حق من حقوق الإنسان. **(مدحت محمد أبو النصر، المرجع السابق، ص 180-181)**

أما محمد سلامة وأميرة منصور فقد ذكرا أن ظروف الصناعة في المجتمع الحديث وما يصاحبها من ضغوط كثيرة، نفسيا، واقتصاديا، واجتماعيا، وعمليا، تفقد العمال الشعور بالطمأنينة، وتصبح المنشأة الصناعية _مكان العمل وظروفه_ ضغطا آخر يضاف إلى تلك الضغوط، تجعل العامل، دائم الخوف على نفسه، من أمراض المهنة، ومن حوادث العمل وإصاباته، وما يترتب على كل ذلك من توتر، وقلق، ومخاوف، وعدم الشعور بالأمن.

ويهدف التأمين الاجتماعي إلى الاحتياط من نتائج المخاطر الاجتماعية التي يتعرض لها العمال الذين لا يمكنهم مواجهتها بمفردهم وبإمكانياتهم المادية الضعيفة، بحيث لابد من تدخل الدولة لتقديم يد العون لهم عند حصول هاته المخاطر.**(محمد سلامة غباري و أميرة منصور يوسف علي، 1991، ص 175-176)** ويكون ذلك من خلال الخدمة الاجتماعية التي تشرف عليها جهات مختصة وقاية وعلاجا ورقابة، وذلك قصد تمكين هاته الفئة من إستيفاء حقوقها في هذا الجانب الذي تعتبره التشريعات حقا من حقوق الفرد والجماعة.

خاتمة:

التأمينات الإجتماعية إحدى أهم متطلبات الحياة الاجتماعية المعاصرة، وهي من الحاجات الأساسية التي بواسطتها يمكن تحقيق الإستقرار الإنساني والإجتماعي والإقتصادي للفرد والجماعة والمجتمع، من خلال ما تغطيه في هاته الجوانب؛

فكان لزاما على أي مجتمع الآن أن يقوم على تأمين هذا النوع من الخدمات الإجتماعية، التي لا يمكن الإستغناء عنها، من حيث هي نظام يعمل على حل مشكلات الأفراد والجماعات للوصول بهم إلى مستوى من الحياة يتفق مع رغباتهم الخاصة ويحقق لهم التكيف الإجتماعي.

قائمة المراجع

1. أحمد عزت راجح: أصول علم النفس، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1979.
2. أحمد كمال أحمد: منهاج الخدمة الاجتماعية في خدمة الفرد، مكتب القاهرة الحديث، القاهرة، مصر، ط1، 1999.
3. جنان شريفة: عقود العمل ودورها في إشباع حاجات خريجي الجامعة، أطروحة دكتوراه، 2015/2016، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة بسكرة.
4. سامي نجيب: الضمان الاجتماعي وفقا لمنظور الجديد والأسلوب الأمثل للتمويل، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي للضمان الاجتماعي بعنوان "نحو سياسات اجتماعية وتأمينية فاعلة في الوطن العربي"، للفترة من 19 إلى 21 ديسمبر 2009، شرم الشيخ، مصر.
5. سعد عبد السلام حبيب: الخدمة الاجتماعية العمالية، مكتب النهضة المصرية، القاهرة، مصر، بدون تاريخ.
6. سوسن عبد الونيس الحجازي وآخرون: الخدمة الاجتماعية في المجال العمالي وحماية البيئة، المركز الريادي، جامعة حلوان، مصر، 2005.
7. صادق مهدي السعيد: الضمان الإجتماعي "دراسة مقارنة"، دار الهتا، القاهرة، مصر، 1956.
8. عصام توفيق قمر وسحر فتحي مبروك: مرجع سابق، نقلا عن: محمد كامل البطريق ومحمد جمال شديد: قضايا في مهنة الخدمة الاجتماعية، مكتبة الأنجلو مصرية، ط3، القاهرة، مصر، 1972.
9. عصام توفيق قمر وسحر فتحي مبروك: مقدمة في الخدمة الاجتماعية، دار الفكر، عمان، الأردن، 2009.
10. عصام توفيق قمر وسحر فتحي مبروك: مقدمة في الخدمة الاجتماعية، دار الفكر، عمان، الأردن، 2009.
11. الفاروق زكي يونس: الخدمة العامة وقضايا الأمن الإقتصادي، المؤتمر العلمي الثامن، كلية الخدمة الإجتماعية، جامعة حلوان، مصر، 1995.
12. فطيمة أحمد محمود سرحان، الخدمة الاجتماعية المعاصرة، مجموعة النيل العربية، ط1 ، القاهرة، مصر، 2006.
13. فيصل محمد غرايبة، الخدمة الاجتماعية في المجتمع العربي المعاصر، دار وائل للنشر، ط1، عمان الأردن، 2008.

14. ماجدة بهاء الدين السيد عبيد وحزمة جودت: وقفة مع الخدمة الإجتماعية، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2010.
15. ماهر أبو المعاطي وآخرون: الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مصر، 2000.
16. ماهر أبو المعاطي وآخرون: الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مصر، 2000.
17. ماهر أبو المعاطي وآخرون، مدخل إلى الخدمة الاجتماعية، القاهرة، مصر، 1996.
18. محمد سلامة غباري و أميرة منصور يوسف علي: المدخل إلى علاج المشكلات العمالية من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية ، مصر، 1991.
19. محمد سيد فهمي: الخدمة الاجتماعية العمالية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، مصر، 2008.
20. محمد كامل البطريق ومحمد جمال شديد: قضايا في مهنة الخدمة الاجتماعية، مكتبة الأنجلو مصرية، ط3، القاهرة، مصر، 1972.
21. محمد وحيد عبد الباري: إدارة الخطر والتأمين التجاري والاجتماعي، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 1997.
22. مدحت محمد أبو النصر: الاتجاهات المعاصرة في ممارسة الخدمة الاجتماعية الوقائية، مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة، مصر، 2008.
23. مدحت محمد أبو النصر، فن ممارسة الخدمة الاجتماعية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2009.
24. المركز العربي للتأمنيات الاجتماعية : التأمينات الإجتماعية وأثرها في حرية حركة العمال،منشورات المركز العربي للتأمنيات الاجتماعية، الخرطوم، السودان، 1994.
25. مصطفى مصطفى كامل: إدارة الموارد البشرية، الشركة العربية للنشر، القاهرة، مصر.
26. مهني إقبلالن، حجو الحفيظ: الخدمات الاجتماعية العمالية (توفيرها وتوزيعها والرضا عن العمل)، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، الجزائر، 1989.
27. centre arabe d'assurance sociale: guide des termes d'assurance sociales, khartoum, soudane,2012.
28. Robert L. Barker: The Dictionary of social work National Association of social workers. 1987.